بسم الله الرحمن الرحيم

The Permanent Mission of the Hashemite Kingdom of Jordan
to the United Nations
New York

بيان المملكة الاردنية الهاشمية امام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة ال 77

يلقيه المستشار علاء نايف العدوان

بند سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

السيد الرئيس،،،

يود الاردن بدايةً ان يعرب عن انضمامه لما جاء في بيان حركة عدم الانحياز.

لقد أكد الاردن باستمرار على عالمية مبدأ سيادة القانون وترابط سيادة القانون على المستوى الوطني مع سيادته على المستوى الدولي. وطنياً، فإن المبدأ هو أحد الركائز المهمة لقيام الدول ولأداء وظائفها بشكل صحيح، اما على الصعيد الدولي فهو يوفر الارضية السياسية للعلاقات بين الدول، وهو كذلك مكون رئيسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بشكل يضمن تحقيق التطور والتنمية المستدامة.

كما نود التأكيد على إدانتنا لكافة الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وميثاق الامم المتحدة دون تمييزٍ بين منطقة جغرافية وغيرها،

او بين حق شعب وآخر في نيل استقلاله وحقوقه المشروعة والدفاع عن اراضيه وشعبه وفقا للقاون الدولي.

السيد الرئيس،،،

تفضي النزاعات المسلحة، وبخاصة غير الدولية الى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وحقوق الانسان وللقواعد الانسانية الدولية، وهو ما يشكل تحدياً مستمراً لمبدأ سيادة القانون وإنفاذه، وإضعافاً في الحماية اللازمة للمدنيين وضحايا هذه الانتهاكات. ولا بد من ايجاد آليات فعالة من شأنها ان تحد من هذه الانتهاكات وتعاقب مرتكبيها وتُنفِذ المسؤولية القانونية الدولية للدول التي تتسبب بها. كما يدعو الاردن للعمل الجماعي لمواجهة الجرائم الدولية الاكثر خطورة مثل الابادة الجماعية والتطهير العرقي والتعذيب والجرائم ضد الانسانية.

ونؤكد ايضاً على ان القانون الدولي واحكام ميثاق الامم المتحدة تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس

ووجود تفويض صريح من مجلس الامن بذلك. ما عداه يعتبر خرقاً للقانون الدولي واستخداماً عدوانياً للقوة المسلحة.

السيد الرئيس،،،

إن احترام مبدأ سيادة القانون يتطلب منا جميعاً التعامل بعدالة مع مختلف انتهاكات القانون الدولي ودون انتقائية او تمييز. ان احد اهم الاسباب التي تؤدي لإضعاف المبدأ وعدم اخذه على محمل الجد هو تلك الازدواجية في المعايير التي يتم فيها التعامل مع الخروقات الجسيمة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وصون اراضيها ومواجهة العدوان عليها. ولا يمكن إحلال السلام وحل النزاعات بدون إنصاف الضحايا ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضدهم وتحميل المسؤولية القانونية للدول التي تسببت بذلك.

في الختام، إن مبدأ سيادة القانون هو أفضل ضمانةٍ للحرية والكرامة والازدهار وتحقيق العدالة، إنه شرط مسبق أساسي لنجاح التعاون البناء بين

الدول، ويفضي الى تسوية النزاعات بشكل سلمي، فضلاً عن الاستقرار والتقدم على الصعيد الدولي، ويعتبر ايضا حجر الزاوية في بناء العلاقات الثنائية بين الدول، لذلك فإنه يستحق التزامنا جميعاً به.

شكراً السيد الرئيس